مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الآثار الاقتصادية لخصخصة المنشآت على البيئة
اسم الكاتب: م.م. محمد فتحي شاكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3295
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد 98 مجلد 32 لسنة 2010
ص ص [147 -167]

الآثار الاقتصادية لخصخصة المنشآت على البيئة

محمد فتحي شاكر
مدرس مساعد - كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كركوك

المستخلص

تعد الخصخصة Privatization إحدى الوسائل الحديثة التي تتبعها بعض الدول لتشجيع الاستثمار الخاص لمنشآتها الاقتصادية. إذ أن الخصخصة سلاح ذو حدين لها آثار سلبية وإيجابية في أساليب تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحماية البيئة والموارد الطبيعية للدول التي تعتمدها في سياساتها الاقتصادية.

فالخصخصة محاولة لتفعيل قوى السوق لتحديد نظام الأسعار، إلاّ أن نظام السوق قد أظهر فشلاً في آلية الأسعار عن تأديته لوظيفة توجيه موارد المجتمع الاقتصادية نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

لذلك فتطبيق الخصخصة في بعض الدول قد أظهر نجاحاً متميزاً وفي دول أخرى فشل فشلاً ذريعاً ولم تقد إلى تحقيق الاستدامة والمحافظة على البيئة، إذ تعد الدول النامية من أكثر دول العالم تعرضاً لحالة التلوث البيئي عند تطبيق أساليب الخصخصة، وذلك بسبب ضعف حسابات الحماية البيئية فيها، فضلاً عن أن حماية البيئة المحلية والعالمية هي مسؤولية إستراتيجية تعلو مضامينها على أهداف ومفاهيم الخصخصة.

وبذلك فقد انطلقت دراستنا لتحديد العلاقة بين خصخصة المنشآت الاقتصادية وآثارها على البيئة ومدى استجابة القطاع الخاص للإنتاج ضمن الكفاءة الاقتصادية، وذلك من خلال الاستعانة بالأمثلة الواقعية لبعض الدول التي كانت للخصخصة فيها آثار إيجابية وأخرى سلبية على البيئة، فضلاً عن التكاليف الاجتماعية.

The Economic Effects of Privatization Firms on Environment

Mohammed F. Shakir
Assistant Lecturer
Department of Business Administration
University of Kirkuk

Abstract

Privatization is one of the modern means some countries follows to encourage private firms to the economic investment. The privatization has two pronged measures, it has negative and positive impacts in the methods of economic efficiency, the environment

تأريخ استلام البحث 2008/8/31 تأريخ قبول النشر 2009/1/22

protection and natural resources of countries based on in their economic politic. Privatization is considered to be an attempt to reinforce the market to put prices order, but the market order has recorded failure in prices for implementing the function to guide the economic community resources towards the economic efficiency. So, the practicality of privatization in some countries shows important success and in other countries got extremely failure and never been led to save the environment. The simple countries are several countries in the world that force the case of environment pollution when practice the ways of privatization, because of the weak environment count defense in these countries, in addition, the protection of local and foreign environment is strategic responsibility that contents are higher than concepts of privatization. This search identified the relationship between firms economic privatization and their effects on the environment and how can respond the special companies to the production inside the economic efficiency during the helping of real examples of some countries that the privatization has a positive effects, while in other countries, privatization has negative effect on the environment and social costs.

المقدمة

يعد النشاط الصناعي من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على السلامة البيئية، وذلك من خلال انبعاث الغازات والنفايات سواء كانت صلبة أم سائلة أم غازية. وكثيراً ما تؤدي عمليات الإنتاج في المنشآت الاقتصادية العامة والخاصة وحتى المختلطة منها إلى آثار بيئية سلبية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف الاجتماعية. وهذه التكاليف التي يتحملها المجتمع لا يتم الالتفات إليها عند تقدير المنافع المادية للتنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أن هذه المشكلات البيئية تظهر أحياناً في منشآت القطاع الخاص أكثر من القطاع العام، وذلك لأن هدف القطاعات الخاصة كسب الأسواق وتحقيق أقصى الأرباح الممكنة من دون الاهتمام بالبيئة. وفي هذا الشأن ظهرت دراسات عديدة تناولت العلاقات المتداخلة بين الخصخصة والبيئة لغرض معالجة المشكلات الاقتصادية والبيئية في المنشآت التي لا تعتمد الكفاءة الاقتصادية في أساليب إنتاجها. إذ أن هذا الوضع أظهر حالة تمثلت في محاولة الحكومات للتخلص من أعباء إدارة الاقتصاد الوطني وتحويله إلى القطاع الخاص من خلال الخصخصة، إذ أدركت بعض الحكومات بأن أوضاعها الحالية ملزمة في تحقيق أهداف معينة للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة (Sustainable Development).

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال النشاط العالمي وسعيه في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من جهة، والحفاظ على البيئة للأنشطة الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، ونظراً لارتفاع نسب التلوث البيئي عالمياً فقد جاءت أهمية البحث لتحديد العلاقة بين برامج الخصخصة ومتطلبات البيئة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في المجال التقني الذي أرتبط بمواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي والذي شجع على خصخصة العديد من المشاريع الصناعية باتجاه تحقيق الكفاءة الاقتصادية واستخدام التقنيات المتطورة في المعالجات البيئية سواء عن طريق تدوير السلعة أو تقليل التلوث البيئي، وكذلك اقتناء التكنولوجيا وتشغيلها بكفاءة والتي تسمى بـ (أفضل التكنولوجيات المتاحة التي لا تنطوي على كلفة مفرطة) (BATNEEC) (Best Available Technology Not Entailing Excessive Cost)

هدف البحث

يتعلق هدف البحث بتحديد الضعف والاختلال في الجوانب الإدارية والقانونية لمنشآت القطاع الخاص، ومن ثم العمل على تطوير تكنولوجيا الإنتاج وإيجاد الحلول المناسبة لتلك الإختلالات.

فرضية البحث

اعتماداً على مفاهيم الخصخصة وعلاقتها بالمنشآت الاقتصادية ومالها من آثار سلبية على البيئة والموارد الطبيعية في أغلب الأحيان، تتلخص فرضية البحث بالآتي:

(إن نقل ملكية المنشآت الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص يسهم في إحداث ملوثات بيئية على المستوى المحلي والعالمي).

منهجية البحث

تقوم منهجية البحث على استخدام الأسلوب النظري المعتمد على الأمثلة الواقعية لبعض الدول وبأخذ العلاقة بين خصخصة الأنشطة الاقتصادية وتأثيراتها على البيئة. وقد تضمن البحث خمس فقرات متداخلة مع بعضها البعض، تناولت الأولى مفهوم الخصخصة وأنواعها، والثانية الخصخصة واقتصاديات السوق، أما الثالثة فقد تضمنت الخصخصة والبيئة، والرابعة في الخصخصة وكفاءة المنشآت الاقتصادية والبيئة، والأخيرة تناولت آثار الخصخصة في تجارب دولية مختارة. وقد احتوى البحث على أهم الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً - مفهوم الخصخصة وأنواعها

لقد ظهرت مصطلحات عديدة في الآونة الأخيرة للتعبير عن عملية تحويل بعض المنشآت (على المستوى الوطني) من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن أبرزها الخصخصة والتخصيص والاستخصاص، ونزع الملكية العامة وغيرها. ولكن من أكثر هذه المصطلحات شيوعاً في الاستخدام تعبير الخصخصة

(Privatization)، فيعرفها البعض "على أنها تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقاً لمبادئ قطاع الأعمال الخاص" (رحومة، 2006، 1).

ويوضح (Reed) أن الخصخصة تعني تحويل الأصول والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص في أسواق تنافسية، وبسبب سرعة الاتصالات بين دول العالم، فإن أي مجتمع لا يمكنه المنافسة من دون التحرر من التكلفة المرتفعة للقطاع العام (حمدون، 2006،5). وهناك رأي آخر لبعض المعنيين يذهب إلى أن الخصخصة تعني "نقل ملكية وإدارة المنشآت من القطاع العام إلى القطاع الخاص" (حمادي، 2004،1).

ومن كل ما تقدم يمكن القول أن الخصخصة تعني تخصيص الموارد ومنشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف تفعيل دور وقوى السوق. إذن فهذه تحّول الموارد التي تعود حقوق ملكيتها إلى الدولة إلى النشاط الخاص.

وبعد توضيح مفهوم الخصخصة نحاول الآن بيان أنواع الخصخصة، حيث يوضح بعض المفكرين أن هناك ثلاثة أنواع من الخصخصة وهي:

أولاً - الخصخصة التلقائية: من منظور هؤلاء المفكرين هي إتاحة الفرص للقطاع الخاص عبر المبادرات الفردية والتشجيعية والتحفيز للمساهمة في الأنشطة والفعاليات الاقتصادية الوطنية من دون أن يتحقق ذلك في نشاطات القطاع العام. وفي هذا المسار يتداول مفهوم الاستثمار للقطاع الخاص أي إتاحة الفرص له وترغيبه بأدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية وتوجيهه للاستثمار في مشاريع جديدة في الأنشطة ذات الكفاءة العالية والإنتاجية المرتفعة. إذ أنه بدلاً من استثمارات القطاع العام في بعض المنشآت الاقتصادية تحوّل هذه الاستثمارات إلى القطاع الخاص لأسباب عديدة منها: انشغال البلد في أمور سياسية، أو أن ميزانية البلد تكون في حالة عجز، أو قد تكون البطالة سائدة في البلد المعني (Lipumbo, 2002, 115).

إلاّ أن مثل تلك الاستثمارات تكون بحاجة ماسة إلى طاقات وإمكانيات إضافية تقدم للقطاع الخاص، وكذلك التأكيد على أهمية دور الدولة في هذا السياق وفي تهيئة وإعداد المناخ الملائم والمستقر والمنشط لمبادرات نشاطات القطاع الخاص (حمادي، 2004، 1).

ثانياً - الخصخصة الهيكلية: وهي تقليص دور الدولة والتخلي عن مشاريع القطاع العام بتحويلها إلى القطاع الخاص، وعادة ما يتطلب تنفيذها مدة طويلة من الزمن، بدءاً من الإجراءات التمهيدية المتعلقة بتنفيذ إستراتيجية الخصخصة التلقائية تتبعها إجراءات هيكلية تستند إلى تصفية المنشآت العامة التي يثبت عدم جدوى إصلاحها، ليتم بيعها أو حتى فصل ملكيتها عن إدارتها تمهيداً لضمان إدارة تلك المنشآت على أسس الكفاءة الاقتصادية، ومن دون التأثير

في الاعتبارات السياسية والاجتماعية. ويعد ما قامت به حكومة المحافظين في بريطانيا في نهاية السبعينات من أبرز التجارب العالمية في أسلوب الخصخصة الهيكلية. وقد ظهرت الخصخصة الهيكلية وبدأت الاقتصاديات المخططة مركزياً في التحول إلى اقتصاد السوق (Stephen, 1996, 93-60).

ثالثاً - **الخصخصة الواقعية:** يلجأ هذا النوع من الخصخصة إلى إيجاد حلول مؤقتة لبعض المشكلات مثل مشكلة نقص السيولة النقدية، وفي جميع الأحوال هناك توافق شبه تام على أن الخصخصة هي نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية في دور الدولة، فالخصخصة ليست عملية نقل الملكية أو الإدارة فحسب، بل هي عملية إعادة هيكلية الاقتصاد بإعادة تعريف وتحديد دور كل من الدولة والسوق في الاقتصاد المعني، ومن خلال ذلك يجري اختيار أي من الأساليب والسبل الأخرى في إدارة ومتابعة أداء الوحدات لرفع مستوى الفعالية والكفاءة الاقتصادية والإنتاجية (حمادي، 2004، 1).

ثانياً - الخصخصة واقتصاديات السوق

عند تطبيق برامج الخصخصة في اقتصاديات السوق نجد أن المخرجات تنتج بشكل أساسي من قبل القطاعات الخاصة، ففي الولايات المتحدة مثلاً (3%) من الناتج المحلي الإجمالي تنتجه الحكومة الفدرالية. وفي بعض البلدان كان ما يتراوح بين (80 -90%) من المخرجات تنتجه الدولة. والانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب أن تتخذ جهات خاصة القرارات الفعلية حول البيع، والشراء، والتسعير، والإنتاج، والاقتراض (ساملسون وآخرون، 2001، 743).

وتعد التغيرات الاقتصادية التي اجتاحت العديد من دول العالم والمتعلقة بالتحول إلى اقتصاد السوق محوراً رئيساً لعناية متخذي القرارات السياسية والاقتصادية، كما أضحت مجالاً خصباً للباحثين الاقتصاديين لدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التحول، كما أن الخصخصة ليست بالعملية السهلة، بل تكتنفها صعوبات كثيرة في إطار التحول من نظام اقتصادي إلى آخر تتفاعل فيه قوى السوق وتتسم بالديناميكية (الحركية)، وهذا ما يدعو إلى التأكيد على أن التحول إلى اقتصاد السوق وتوفير مناخ ملائم من الحرية الاقتصادية لا يعني الفوضى، بل هناك ضوابط لابد من مراعاتها لتوفير البيئة الملائمة لعملية الخصخصة (حمدون، 2006، 1 -2)، وهذه الضوابط للتحول هي إقامة إطار قانوني لاقتصاد السوق، وبناء نظام مصرفي حديث، وكسر الاحتكارات القائمة، والتشدد في السياستين المالية والنقدية بهدف تجنب التعرض لتضخم متصاعد، وفتح الاقتصاد أمام المنافسة الدولية، والسماح بتحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية. ومن الواضح أن المصلحين في الاقتصاديات في هذا المجال يرون الكثير لإنجازه.

وهناك مسألة أخرى تتعلق (بتسلسل التحول) وهي من أين يبدأ الاقتصاديون؟ حيث أن الجدل حول الإصلاح منقسم بين منهجين: منهج (الإصلاح بالصدمة)

ومنهج (الخطوة بالخطوة). الاقتصاديون اقترحوا منهج (الخطوة بالخطوة)، الذي يقسم عملية التحول على مراحل مختلفة. فالمدافعون عن هذا المنهج قد يبدؤون بإيجاد إطار قانوني للسوق (قانون الملكية وغيرها). وعلى أيه حال، فهناك مراحل أخرى تتضمن خطوات مثل خفض العجز في الموازنة، وإصلاح الأسعار، وإغلاق الشركات التي لا تحقق ربحاً. وعند مواجهة صعوبات المنهج التدريجي (الخطوة بالخطوة) نصح الكثيرون من علماء الاقتصاد الغربيين بالانتقال إلى اقتصاد السوق بأسرع وقت ممكن (ساملسون وآخرون، 2001، 743).

وتأتي الخصخصة بوصفها أحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في إعادة تحديد أدوار الأطراف المشاركة في عملية التنمية. وتعد الخصخصة أداة لرفع كفاءة التخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية وتوسيع نطاق الملكية الخاصة وتنمية عنصر المنافسة في الاقتصاد. وإلى ذلك فقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري إعادة تحديد دور الدولة وإقامة شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص، من خلال تولي الدولة ترسيخ قاعدة الأمن والقانون وإرساء البناء المؤسسي وتأمين الاستقرار الاقتصادي واستكمال البنية الأساسية وتوفير الخدمات العامة.

كما يسعى البرنامج في الوقت نفسه إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والدخول إلى قطاعات احتكرتها الدولة، فضلاً عن الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية. وترتبط النتائج الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري عموماً بتحرير الاقتصاد والتحول الكلي إلى اقتصاد السوق الحرة. وتضمن التوجه نحو تحرير الاقتصاد سياسة تحرير سعر الصرف كأحد أهم المرتكزات والسياسات لإصلاح الإختلالات الهيكلية في أسواق النقد وتحقيق الاستقرار ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد. غير أن تحرير سعر الصرف أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات بما في ذلك الآلات والمعدات والسلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج، مما أثر على تكلفة الإنتاج، ومن ثم على القدرة التنافسية لمشروعات واستثمارات القطاع الخاص (البرنامج الوطني للبيئة، 2004، 1).

إذن فالخصخصة تقود إلى حالات المنافسة في السوق، ومن ثم فإن حالات الضعف في بعض المنشآت تتحقق بسبب المنافسة الكثيفة في الأسواق، وعندما تواجه الحكومة معضلة حالات المنافسة في الأسواق، فعند ذلك تخصخص بعض المنشآت لإيجاد المنفعة وزيادة الأرباح في تلك المنشآت.

وعلى سبيل المثال في سنة (1981) كانت حصص المساهمين لاتحادات التجارة في بريطانيا تبلغ (7%)، إلاّ أن تلك الحصص زادت سنة (1996) إلى (22%)، وسبب الزيادة في تلك الحصص ودخول الخصخصة ومشاركة مساهمون جدد في تطوير بعض المنشآت التي كانت تعود للدولة. وبذلك ساعدت حصص

المساهمين على إصلاح الموارد وتحسين العلاقات في المنشآت الاقتصادية والصناعية (Alan and Stuart, 1998, 187-189) .

حيث لوحظ في المثال السابق أنه بعد تطبيق الخصخصة في المنشآت البريطانية زادت الأرباح في تلك المنشآت. إذن فالخصخصة أصبحت في بريطانيا ذات معنى مهم لتسهم في فائض الميزانية، وتنهض باستثمار رأس المال وتزيد الكفاءة الاقتصادية.

ثالثاً - الخصخصة والبيئة

يعد مفهوم الخصخصة أحد الأساليب المستحدثة لغرض التعامل مع المشكلات الاقتصادية المعاصرة (مشكلات تتعلق بأسلوب الكفاءة الاقتصادية في القطاع العام) التي انتشرت في معظم دول العالم المتقدم، وأخذت بها الدول النامية اعتماداً على مفهوم الكفاءة الاقتصادية والتعامل مع المشكلات الاقتصادية، وكذلك التعامل بشكل كفوء مع الموارد الطبيعية المتجددة (الغابات، مصائد الأسماك، والهواء) وغير المتجددة (النفط، الغاز، والمياه الجوفية)، وإذا ما اعتبرنا أن البيئة والموارد الطبيعية هي بدايات الدراسات الاقتصادية الحديثة، عليه فإن المنطق والعقلانية يشيران إلى أن التحليل الاقتصادي يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار العلاقة الجوهرية بين الخصخصة والبيئة من خلال التركيز على مجموعة من الأسس والمعايير التي تعتمد الخصخصة كأسلوب لتطوير اقتصاديات البيئة (Environmental Economics)، إذ إنها تعتمد على اقتصاد السوق. إلاّ أن اقتصاد السوق الذي لا يخضع للوائح التنظيمية سينتج عنه الكثير من التلوث والقليل من أنشطة تخفيض التلوث. وبذلك تحدث حالة فشل السوق التي تعد عادة سبباً لظهور المشكلات البيئية بثلاث حالات:

الحالة الأولى: حالة فشل السوق الناتج عن الخارجيات (Externalities) وهي حالة مستقلة داخلياً بين فردين أو أكثر أو بين دولتين أو أكثر (Munasinghe, 1997, 81).

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال الآتي: لنفرض أن هناك منشأتين تقعان على شاطئ نهر، الأولى تنتج الاسمنت، والأخرى في مكان آخر على النهر تدير منتجعاً فندقياً (Resort Hotel) وكلاهما يستخدمان النهر بطريقة مختلفة، الأولى تستخدمه كمتلقي لنفاياتها، والأخرى تستخدمه لجذب الباحثين عن السياحة المائية (Water Recreation) والاستجمام وصيد الأسماك. فإذا كانت هاتان المنشأتان لهما مالكان مختلفان، فالاستخدام الكفوء لهذه المياه سوف لن يأخذ الاهتمام الكافي الذي يتناسب وأهمية مياه النهر لهذين المنشأتين، لأن مصنع الإسمنت لا يتحمل تكلفة انخفاض حجم الأعمال في المنتجع نتيجة لنفاياته الملقاة في النهر. وعليه فإن زيادة النفايات في النهر تشكل تكلفة خارجية على المنتجع، وهذه التكلفة لا يأخذها مصنع الإسمنت في الاعتبار عند رمي نفاياته في النهر (تيتنبرج، 2004، 55 -56).

الحالة الثانية: حالة فشل السوق قد تكون مرتبطة أيضاً بالسلع العامة (Public Goods)، وهي حالة أخرى لفهم طبيعة المشكلة البيئية، إلاّ أن هذه السلع تمتلك خاصيتين وتميزها عن تلك السلع التي يمكن المتاجرة بها في السوق وهي:

1. عدم إمكانية الاستبعاد (الاستثناء): حالما تعرض السلعة لا يكون ممكناً وقف الناس عن الاستفادة منها، يعني ذلك أن السلعة عندما تعرض للاستهلاك في السوق لا يمكن إن يستثنى أو يستبعد أي شخص عن استهلاك تلك السلعة، أي عندما يستهلك شخص معين تلك السلعة لا يؤدي استهلاكه إلى الاستبعاد في استهلاك الشخص الآخر من السلعة نفسها.
2. عدم إمكانية التخفيض (التقليص): إذ لا تشهد منفعة المستهلكين انخفاضاً بإضافة المزيد من المستهلكين الآخرين (Munasinghe, 1997, 83).

وهذا يعني أن المنفعة التي يجنيها المستهلكون من السلعة لا يمكن تخفيض حصصهم بإضافة المزيد من المستهلكين. فإذا كان هناك مجتمع ما يقوم بتنظيف نهر ملوث، ويشاركه في هذا التنظيف مجتمع آخر، وبالتالي يطلب مساهمات لتعويض تكاليف التنظيف وبأسلوب طوعي، فإن هذه المساهمات الطوعية ستكون ضئيلة، وذلك لأن الأفراد سيكونون بموقع المنتفع المجاني (Free ride)، وكذلك فإن تنظيف النهر لا يؤدي إلى تقليص المجتمع الآخر من الانتفاع منه (الجلبي، 2003، 129 -130).

الحالة الثالثة: وهي حالة فشل السوق الناتج عن حقوق الملكية (property rights) والتي تكون إما حقوق غير محدودة مملوكة للجميع أو من دون قيود محددة. ولقد أوضح ذلك الاقتصادي كويس (Coase) عندما انطلق من فكرة تمليك النهر لمجموعة أشخاص، وبهذا فإن الإطار القانوني لا يسمح للمصانع بتلويث النهر طالما أصبح مملوكاً لأشخاص معنيين (Sandler, 1997, 12).

إذ أن الفجوة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية تعود إلى أن الكثير من الموارد الاقتصادية في إنتاج هذه السلع لا يتحملها المنتج الخاص، وإنما المجتمع نتيجة فشل السوق في تحديد الأسعار والتكاليف الحقيقية. من هنا فإن حالة الفرز البيئي الحاصل من ذلك والمتمثل في التكاليف الإضافية التي يجب أن تتحملها منشآت الخصخصة مسألة سهلة ومقبولة من قبل إدارة هذه المنشآت، لذا تسعى جاهدة إلى التهرب من دفع هذه التكاليف والعمل على تخفيضها من خلال عدم إعطائها أي أهمية للتكاليف البيئية، ويُنظر إلى هذه التكاليف على أنها نوع من المغالاة، لذلك تسعى جاهدة إلى تخفيضها وعلى وجه الخصوص في الدول

الناميـــة التي تفتقر أنظمتها إلى وسائل دفاعات الحماية البيئيـــة (الجلبي ونـــاظم، 2004، 12).

إذ أن هدف المنشآت الاقتصادية والصناعية هو تعظيم الأرباح مـــن خـــلال زيادة إنتاجها حتى لو كان ذلك على حساب البيئـــة والتكـــاليف الاجتماعيـــة، وأن الحفاظ على المصلحة العامة هو أحد الحلول العالمية للحد من المـــشكلات البيئيـــة العالمية، كما ظهر أن هدف العديد من المنشآت الاقتصادية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، إلا أن تلك الأرباح تقابلها خسائر في المناطق الريفيـــة والحـــضرية، وتتمثل هذه الخسائر بما يصيب البيئة مـــن تلـــوث جـــراء العمليـــات الإنتاجيـــة والصناعية. وهذه الخسائر إما أن تكون مادية تصيب المزارع والـــدواجن، أو أن تصيب الأفراد أنفسهم من خلال إصابتهم بـــبعض الأمـــراض المزمنـــة (كـــالربو والسرطان). ولذلك لابد من تقديم الإعانات والمساعدات المالية للمـــدن والأريـــاف كتكاليف للتلوث البيئي وبناء المستشفيات والمراكز الصحية لعلاج الأفراد المصابين بأمراض التلوث.

وأن أحد أهداف الإعانات المالية هو إلغاء التصادم بـــين زيـــادة العمليـــات الإنتاجية في المصانع والتلوث الذي يصيب الأفراد المستهلكين في الريف والمدن، وقبل دخول التكنولوجيا والتقدم التقني في المصانع كان الأفراد يـــدفعون تكـــاليف التلوث البيئي بنسب عالية. وبعد دخول التكنولوجيا في بعض المصانع لم يلحظ أي انخفاض لدى الأفراد بتحملهم الأضرار وتكاليف التلوث البيئي (Alan and Stuart, 1998, 178).

إذ قامت إحدى منشآت القطاع الخاص في مدنية نيويورك وبموافقـــة بلديـــة المدينة بأعمال نظافة شوارع المدينة بهدف تخفيض التلوث وتقليل النفايـــات فـــي شوارع نيويورك حفاظاً على البيئة وحماية المصلحة العامة (Stephen, 1996, 60-93). وفي الوقت الذي نشهد فيه توجه الدول نحو الخصخصة، نجد أن هناك بعض الأجهزة الحكومية التي إما تمت خصخصتها بالكامل أو إنها في المراحل الأخيـــرة لتخصيصها. على الرغم من ذلك، لا نزال نشهد انتشار العديـــد مـــن المـــسؤولين والموظفين في تلك الأجهزة وكذلك في عدد مـــن الأجهـــزة الحكوميـــة مـــن ذوي الممارسات التي تؤثر في البيئة والتي مما لاشك فيه لها انعكاساتها الـــسلبية علـــى مستوى الخدمات التي تقدمها تلك الأجهزة للمواطنين. وهناك عـــدد مـــن الـــسبل والسياسات المرنة التي يتوجب على المسؤولين في الأجهزة الحكوميـــة الخدميـــة إتباعها بهدف تفعيل مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والحفاظ على البيئة التـــي يعيش فيها المواطنون. إذ أن على كل إدارة ومنشأة حكومية سواء خصخـــصت أم لا، أن تحرص على خدمة الأفراد والبيئة التي يعيشون فيهـــا بـــدلاً مـــن خدمـــة قطاعاتهم الخاصة. ويلاحظ في هذا الخصوص أن هناك الكثيـــر مـــن الأجهـــزة الحكومية تهمل أفرادها، وهذا يرجع إلى ضعف بعض الإدارات الحكوميـــة عنـــد خصخصة منشآتها. والتغلب على تلك المشكلة يتطلب أن يكون هناك اهتمام بتقديم الحوافز والإعانات لموظفي الأجهزة الحكومية التي تنجح في خدمة أفرادها وتلبية

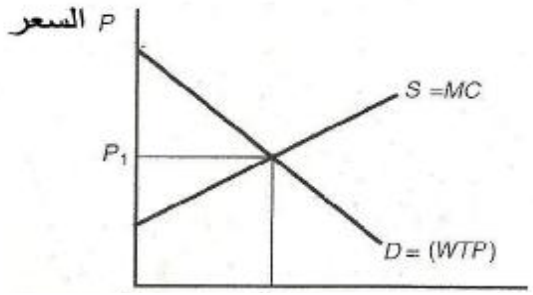
احتياجاتهم وتوفير بيئة نظيفة وصحية لهم. وطالما أن توجه الدولة يروم إلى خصخصة العديد من الخدمات التي تقدمها أجهزتها، فإنه من الضروري أن يعمل المسؤولين في تلك الأجهزة على التفكير في استثمار ما تقدمه أجهزتهم التي يديرونها من أجل مصادر للكسب إذا كان في ذلك تحقيق نفع للدولة والأفراد (الصالح، 2005، 2).

من هنا سيبقى التدخل الحكومي قائماً في المحافظة على البيئة على الرغم من أنه قد يعكس سيادة الحكومة جزئياً ووجود الاتجاه السياسي المركزي فيه، على الرغم من تعارض ذلك مع افتراض سيادة المستهلك واللامركزية في صنع القرار غير أن ذلك ليس إلاّ جزءً ثانوياً، والحقيقة الأكثر أهمية هي أن آلية السوق وحدها لا يمكنها إنجاز جميع الوظائف المتعلقة في اقتصاديات البيئة، لأن السياسة البيئية المركزية ضرورية ومهمة من جوانب متعددة، حيث أن استخدام السلع البيئية لن يكون من قبل الجميع بشكل متساوٍ ومن دون نقص في تمتع الآخرين بها، وهذا ما يجعلها ليست سلعاً عامة نقية، لذا فإن معظم الأفكار والمفاهيم الاقتصادية التي جاءت في مفهوم الخصخصة لا تعطي مبرراً لعدم التدخل الحكومي لمعالجة فشل السوق وزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولكن يفترض أن يكون التدخل بأسلوب ملائم في مجال التطبيق العلمي مع احتمال الأخذ بنظر الاعتبار أن التدخل الحكومي قد يواجه هو الآخر فشلاً إذا لم يأخذ الخواص البيئية بنظر الاعتبار (الجلبي وناظم، 2004، 13 -14).

رابعاً - الخصخصة وكفاءة المنشآت الاقتصادية والبيئة

يقصد بكفاءة المنشآت الاقتصادية الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بالشكل الذي يحقق أقل قدر ممكن من التكاليف، أي تحقيق المستوى الأمثل في الإنتاج والذي يتحقق عندما يتساوى عرض وطلب المنشآت لسلعها وخدماتها، وهذه الخاصية من الكفاءة تعني الكفاءة التخصيصية وفيها تتساوى سعر الوحدات المنتجة والمباعة من السلع والخدمات مع كلفتها الحدية، وهذه الحالة تكون أكثر وضوحاً في اقتصاد السوق الحر الذي يوعز فيه المستهلك إلى المنتج بإنتاج سلع يرغب المستهلك شرائها وهو الأمر الذي يعكس رغبة المستهلك في حصوله على المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك المنتجات المختلفة، وبذلك يكون المستهلك في موقع الموافقة على الدفع للحصول على السلع والخدمات.

ويمكن قياس فكرة الموافقة على الدفع (WTP) (Willingness To Pay) من قبل المستهلكين لقاء منافع المنشأة. وإجراء كهذا يتأتى من خلال تحليل الرفاهية الاقتصادية, وأن توازن السوق يتحدد من خلال توازن العرض والطلب، وذلك لتعظيم الرفاهية الاستهلاكية. ويمكن توضيح التوازن بين أسعار التكاليف الحدية (Marginal Cost) (MC) ورفاهية الاستهلاك من خلال الشكل 1 الآتي:



الشكل 1
أسعار التكاليف الحدية ورفاهية الاستهلاك

Source: Alan Griffiths and Stuart Wall, (1998), Applied Economics, 7th ed., Longman Inc., New York, USA.p.182 .

الشكل 1 يوضح أن سعر التوازن يتحدد عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الكلفة الحدية (العرض) مع منحنى رفاهية الاستهلاك والمتمثلة بـ (الموافقة على الدفع) (الطلب)، حيث يكون السعر عند (P_1) والكمية عند (Q_1)، وعند هذه النقطة تعظم الرفاهية الاستهلاكية للأفراد المستهلكين.

وإن أيه نقطة على يسار (Q_1) ستكون فيها (WTP) أكبر من (MC) أي (WTP>MC)، أما إذا كانت النقطة على يمين (Q_1) فستكون فيها (WTP) أقل من (MC) أي (WTP<MC). ولذلك فأن نقطة التوازن تتحدد عند (Q_1) و (P_1) وفيها (WTP=MC) والتي تعظم الرفاهية الاستهلاكية وتحقق الكفاءة الاقتصادية (Alan and Stuart, 1998, 182) .

فالخصخصة تأخذ على عاتقها تنظيم كفاءة المنشآت الاقتصادية، وهذا التنظيم له هدفان أساسيان هما:

1. المحاولة لتوجيه المنشآت إلى سوق منافسة السلع البيئية، إذ أن المنشآت تعمل على وضع غطاء السعر في السوق

2. تنظيم الأهداف لفترة طويلة للتشجيع الفعلي للمنافسة وسهولة دخول الإنتاج الجديد، حيث تعمل الخصخصة على وقاية المنشآت من سلطات الاحتكار ومنع دخول أي عائق في الإنتاج.

ففي بريطانيا مثلاً يقدم نظام الخصخصة ضمانات لتنظيم تلك المنشآت نحو تحقيق منافع معينة، حيث أن منشأة الاتصالات والمياه البريطانية تتاح لها الفرصة للدخول في منافسة الأسواق (Stuart and an, 1998, 193).

وكذلك فتخصيص القطاع المالي في بنجلاديش هو مثال آخر على أن المنافسة أدت إلى إسراع عملية الخصخصة، فاثنتان من مصارف بنجلاديش تم خصخصتهما سنة 1984، 1985 فضلاً عن أن التطوير والإصلاح الذي تم في النشاط المصرفي وإزالة العوائق التي كانت تمنع الدخول في هذا النشاط نتج عنه إنشاء ستة مصارف خاصة جديدة في بنجلاديش ما بين 1984، 1989. وبذلك فإن تطبيق الخصخصة في بنجلاديش أدى إلى تشجيع المنافسة وتحرير الأسواق (رحومة، 2006، 2).

إن برامج الخصخصة في ظل السوق التنافسية تجعل هدف المنشأة تعظيم الربح على الرغم من أن هذه الأنماط من الأسواق لا تحقق سوى الأرباح الاعتيادية، وفي هذه الحالة فإن المنشأة تسعى إلى استبعاد الخسائر أو تدنيتها والعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية سواء التوزيعية أم الإنتاجية. ولكن على الرغم من ذلك فإن اعتبارات الكفاءة ليست مقصورة على القطاع الخاص وحده، ومن الخطأ الاعتقاد أن كل منشآت القطاع العام غير كفوءة، وأن كل منشآت القطاع الخاص عالية الكفاءة. والواقع يشير إلى وجود منشآت تتمتع بالكفاءة في القطاعين العام والخاص (حمدون، 2006، 64). وإن هذه المنشآت الخاصة منها والعامة لها دور أساسي في تحديد الكلف الاجتماعية المتمثلة بالخارجيات وان قرارات الكلفة والمنفعة لها علاقة وثيقة مع البيئة، (Economics Externalities) اقتصاديات الخارجية حيث إن حماية البيئة من قبل صناعات القطاع الخاص هي في الحقيقة، (Externalities) وإن قرارات الكلفة والمنفعة لها علاقة وثيقة مع البيئة، من خلال اقتصاديات الخارجي (Economics Externalities) .

حيث إن حماية البيئة من قبل صناعات القطاع الخاص هي في الحقيقة صعبة التقييم لأنه من غير المقنع أن تهتم صناعات القطاع الخاص بحماية البيئة من دون الاهتمام بأرباحها، فضلاً عن تطبيق نظم الإدارة البيئية المحددة من قبل المنظمة الدولية للتقييس (ISO)* التي تزيد من تكاليفها الحدية. ولذلك فان العديد من الصناعات العالمية ذات القطاع الخاص فشلت في انجاز تحديد الكفاءة الاقتصادية على وفق المعايير البيئية، وهذا ما أوضحه تقرير (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)** لعام 1988 -1989) والذي أكد أن الكثير من منشآت

* ISO: International Standardization Organization

** :Organization for Economic Cooperation and Development.

القطاع الخاص واجهت العديد من الانتقادات الخاصة بحماية البيئة (Alan & Stuart, 1998, 196) .

ولما كانت حالة المنافسة هي الحالة المطلوبة ضمن أسس ومفاهيم كفاءة المنشآت الاقتصادية التي تبرر حالة الخصخصة، وهي الحالة التي تتطلب مناقشة تكاليف المنشآت وبخاصة الخارجيات التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، إلاّ أن المنشآت الخاصة تتعامل مع التكاليف الخاصة في صناعة قراراتها الاستثمارية، وهذان النوعان من التكاليف قد لا يكونان متماثلين، وفي هذه الحالة ستظهر حالة الاقتصاد الخارجية أو الاقتصاد غير الكفوء (Diseconomies)، وهو الأمر الذي لا يعطي ضمانة أكيدة بأن تعود حالة المنافسة التامة إلى تحقيق حالة الكفاءة الاقتصادية على وفق المعايير البيئية. ويعد الهدف الرئيس للخصخصة هو زيادة كفاءة أداء المنشآت الاقتصادية، وهذا الأمر يعد سبباً في زيادة حالة الخصخصة، وهذه الحالة بدورها تتطلب وضع نظرية ملائمة تبين مفهوم المنافسة وآثارها الاقتصادية في الخصخصة. ويتضح من ذلك أن حالات المنافسة تكون أكثر انطباقاً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أن خصخصة المنشآت الكبيرة لا تقود إلى ظهور حالات المنافسة لصعوبة إمكانية إدخال هذا النوع من المنشآت في أسواق المنافسة لارتفاع تكاليفها ولاسيما التكاليف البيئية منها والتي يصعب تخفيضها في مثل هذا النوع من المنشآت، وصناعة الاسمنت من الأمثلة الواقعية على ذلك. فضلاً عن ذلك فإن المنشآت الكبيرة غالباً ما تواجه المستوى نفسه من التكاليف التي كانت سائدة في ظل القطاع العام الذي يسعى إلى تحقيق المنفعة الاجتماعية، حيث أنه من المفروض أن تؤخذ التكاليف البيئية في الحسبان، وبذلك فإن السياسية الاقتصادية المثلى في هذه الحالة تتمثل في أسلوب التعاقد بين القطاعين العام والخاص.

من هنا نلاحظ إشراف القطاع العام هو الأمر الذي يظهر بوضوح في المنشآت الخدمية، مثل المستشفيات والمدارس والذي يتبنى القطاع الخاص بعض الأنشطة من هذه المنشآت الكبيرة والتي لابد وأن تخضع إلى الإشراف الحكومي، لكي تضمن السلامة البيئية للمجتمع وفي الوقت نفسه فإن هذه المنشآت تدار على وفق مفهوم المنافسة، ويكون التنفيذ فيها خلال مدة زمنية معينة متفقاً عليه (الجلبي وناظم، 2004، 8 -10). وهذا يتطلب في بعض الأحيان التدخل الحكومي من خلال الضرائب البيئية والتي يفرضها البلد على المنشآت الاقتصادية، وهي من أفضل الأساليب العلمية لحماية البيئة، وبخاصة عند خصخصة تلك المنشآت الاقتصادية التي تعمل على تلوث الهواء والماء والتربة واستنزاف الموارد، وكذلك التأثير على صحة العمال في المنشأة كصناعة الإسمنت مثلاً. فالخصخصة غالباً ما تكون عاجزة عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحماية البيئة، مما سيجعل للتدخل الحكومي دور كبير في حماية البيئة، وإذا ما خصخصت إحدى المنشآت الاقتصادية فسوف تلجأ تلك المنشأة إلى البحث عن مواقع أقل تكلفة بالنسبة لإنتاجها، وعادة تكون هذه

المواقع واضحة في الدول النامية، وبالتالي تنخفض تكاليف إنتاج تلك المنشأة بسبب ضعف الدور الحكومي واتجاهاته في حماية البيئة.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في تطبيقها للخصخصة هي إيقاف بعض العمالة عن العمل، وتؤدي كذلك إلى إهمال المعايير البيئية في الدول النامية، ويرجع السبب في هذا الشعور بالقلق إلى وجود قوى عاملة زائدة عن حاجة المنشآت العامة في العديد من الدول النامية. فعندما يتم خصخصة هذه المنشآت العامة، تترتب على ذلك حاجة المنشآت التي تمت خصخصتها في الأمد القصير إلى إعادة تنظيم إنتاجها حتى يمكنها تحقيق أرباح عالية، ومن ثم تصبح هذه المنشآت المخصخصة مجبرة على تخفيض القوى العاملة الزائدة عن حاجتها بصورة مناسبة، فضلاً عن تقليص دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية للموظفين العاملين فيها، وتهدف المنشأة إلى زيادة أرباحها من دون دفع تكاليف التلوث البيئي. ومعظم المنشآت العامة تقوم بتقديم الخدمات للأفراد مثل: التعليم، الرعاية، الإسكان، والمواصلات، ويتم تقديم دعم كبير لهذه الخدمات أو تقدم مجاناً في بعض الحالات (رحومة، 2006 ،2).

وقد تبين أن المنشآت التي يتم خصخصتها تتسم بارتفاع مستوى الأرباح، كما أنها تؤدي إلى التنويع في الإنتاج ودخولها في أنشطة متنوعة وفي أسواق جديدة، فضلاً عن أن نظام التسعير أصبح يعبر عن الندرة النسبية للموارد والوصول إلى حجم أكبر من الإنتاج باستخدام حجم أقل من الموارد.

خامساً - آثار الخصخصة في تجارب دولية مختارة

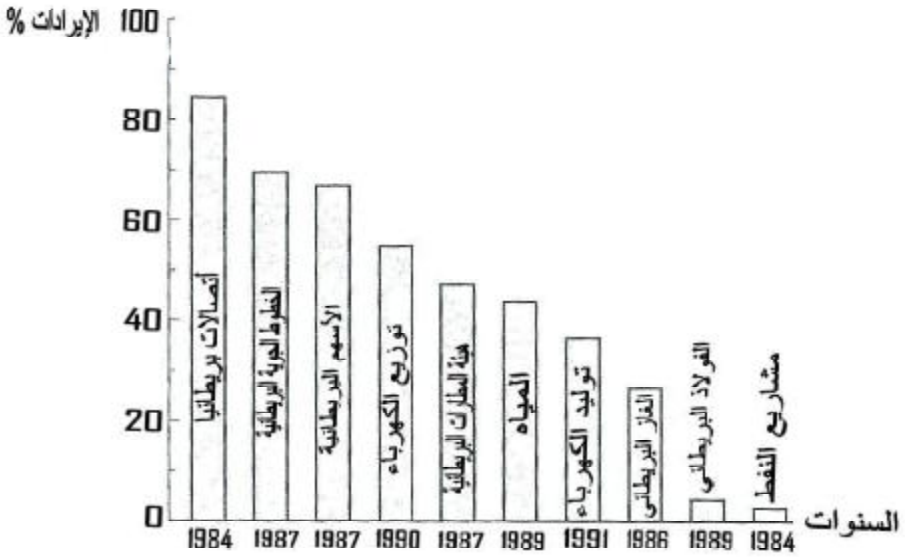
دعت الكثير من البلدان العربية والأجنبية إلى خصخصة العديد من منشآتها الاقتصادية، إذ بدأت الخصخصة مبكراً في بعض الدول واعتمدت على نهجها السياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الدول. إلاّ أن تحويل المنشآت من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يعني نجاح عملية الخصخصة في جميع الأحوال، إذ أن السوق لها دور كبير في تحديد برامج الخصخصة وإنجاحها، لأن السوق هي التي تتحكم في تحديد الأسعار من اعتماداً على العرض والطلب.

وعليه يمكن توضيح بعض التجارب الدولية العربية والأجنبية التي اعتمدت الخصخصة في سياساتها الاقتصادية وذلك من خلال ثلاث تجارب دولية مختارة:

1. تجربة الخصخصة في بريطانيا للمدة من (1984 -1991)

طبقت الخصخصة في بريطانيا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في القرن الماضي. إذ وافقت رئيسة وزراء بريطانيا سابقاً (مارغريت تاتشر) وبناءً على نصيحة مستشارها الاقتصادي (فردريك هايك) على بيع بعض من وحدات قطاع النشاط الاقتصادي واستحدثت وزارة خاصة للخصخصة (حمادي، 2004، 2).

فقد خصخصت آنذاك (8) صناعات، بهدف تنمية تلك الصناعات ومراكزها، خلال المدة (1979 – 1995) كانت الحكومة البريطانية غير قادرة بشكل كفوء على إدارة منشآتها العامة. فعمدت إلى خصخصة مشروع بناء مناطق سكنية للسكان، وخصخصة مشروع بناء السكك الحديدية، وذلك لتقليل الازدحام المروري في الطرق العامة للسيارات، وكذلك خصخصت منشآت وصناعات أخرى في بريطانيا. ويمكن توضيح ذلك في الشكل 2 الآتي:



الشكل 2
عوائد إيرادات الخصخصة البريطانية

Source: Alan Griffiths and Stuart Wall, (1998), Applied Economics, 7th ed., Longman Inc., New York, USA.p.191 .

يلاحظ من الشكل 2 زيادة حصيلة إيرادات الخصخصة في بريطانيا خلال المدة (1984 – 1991)، ويمكن تقسيم الشكل إلى أربع فترات:

الفترة الأولى سنة (1984): يلاحظ أن أعلى نسب إيرادات الخصخصة في بريطانيا سجلت سنة (1984) في قطاع الاتصالات البريطانية، إذ وصلت إلى (85%) من إيرادات الخصخصة البريطانية في قطاع الاتصالات، وفي السنة

نفسها سجلت خصخصة مشاريع النفط أدنى الإيـرادات، إذ وصـلت إلـى (7%).

الفترة الثانية سنة (1986 -1987): وفي هـذه الفتـرة وتحديـداً سـنة (1986) خصخصت شركة الغاز البريطانية وحققت إيرادات وصـلت إلـى (30%). وفي سنة (1987) خصخصت في بريطانيا ثلاثة قطاعات خاصة بـالخطوط الجوية البريطانية، وهيئة المطارات، وأسهم المنشآت الكبيـرة الأخـرى، إذ وصلت إيرادات تلك القطاعات بين (68 -70

الفترة الثالثة سنة (1989): وفي سنة (1989) خصخصت منشآت المياه ومصانع إنتاج الفولاذ البريطانية، وقد حققت خصخصة منشآت المياه إيرادات وصلت إلى ما يقارب (45%)، أما الفولاذ البريطاني فقد حقق إيرادات منخفضة في بريطانيا في السنة نفسها، حيث وصلت إيراداتها ما يقـارب (10%) نتيجـة الخصخصة.

الفترة الرابعة سنة (1990 -1991): وهي الفترة الأخيرة في تجارب الخصخصة البريطانية والموضحة في الشكل 2، حيث خصخصت منشآت توزيع الكهرباء سنة (1990)، وحققت منها بريطانيا إيرادات وصلت إلى (57%)، وفي سنة (1991) خصخصة منشآت توليد وإنتاج الكهرباء وحققـت فيهـا بريطانيـا إيرادات بنسبة (38%).

وقد حققت سلسلة فعاليات الخصخصة لتلك المنشآت في بريطانيا في الواقـع نجاحات سريعة وملحوظة.

2. تجارب الخصخصة في الدول العربية للمدة من (1990 -2001)

عمدت بعض البلدان العربية إلى خصخصة العديد من مـشاريعها ومنـشآتها الاقتصادية بعد أن وجدت نجاح الخصخصة في بعض الدول في العالم، وعلى أثر ذلك بدأت في الخصخصة كل من المغرب ومـصر والكويـت وتـونس والأردن. وحصيلة إيرادات الخصخصة في هذه الدول العربية للمـدة مـن (1990 -2001) يمكن توضيحها في الجدول 1 الآتي:

الجدول 1

حصيلة إيرادات الخصخصة في الدول العربية للفترة من (1990 -2001)

(مليون دولار)

الدول / السنوات	المغرب	مصر	الكويت	تونس	الأردن
1990	-	-	-	-	2
1991	-	-	-	-	17
1992	-	-	-	-	61

-	-	-	118	273	1993
-	-	252	393	347	1994
32	15	1097	262	240	1995
36	11	898	1,150	271	1996
3	33	835	855	716	1997
364	102	345	539	92	1998
58	107	-	857	1163	1999
313	781	-	718	-	2000
89	-	537	294	104,1	2001
975	1049	2868097	403715	1942267	المجموع

المصدر: أ.عبد السلام مسعود رحومة، (2006)، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (29)، ليبيا، ص2 . http://www.uluminsania.net/29/2006.

من الجدول 1 يوضح مايأتي:

1. أن برنامج الخصخصة التي طبق في المغرب انطلق في بداية سنة (1990)، ومنذ تنفيذ برنامج الخصخصة وحتى نهاية سنة (2001)، تمت خصخصة ما يقارب (65) منشأة. وقد شكلت إيرادات خصخصة قطاع الاتصالات قرابة (61%)، وتشمل حصيلة إيرادات خصخصة شركة الاتصالات على (35%) سنة (2001).
2. وفي مصر كانت البداية بالاتجاه نحو الخصخصة سنة (1991)، إذ تحولت بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص. وفي البداية سنة (1996) بدأت انطلاقة جديدة في مسيرة الخصخصة في مناخ اقتصادي يسوده التحسن. وخلال المدة (1996 -1999) تم خصخصة ما يقارب (116) مؤسسة بقيمة أجمالية بلغت نحو (3.3) مليار دولار. وفي نهاية سنة (1999) تراجعت وتيرة القطاع العام مع توجه الحكومة نحو الخصخصة في قطاعات مختلفة منها: الغزل والنسيج والتشييد والصناعات الغذائية. وفي سنة (2000) تم خصخصة نحو (23) شركة وبقيمة أجمالية بلغت نحو (718) مليون دولار، في حين تم خصخصة (185) مؤسسة في سنة (2001)، أي زادت عدد مؤسسات الخصخصة خلال سنة واحدة بحدود سبعة أضعاف.
3. وفي الكويت بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة في سنة (1994)، حيث أعلنت الحكومة عزمها عن خصخصة (70) مؤسسة. وحتى سنة (2001) خصخصة كذلك ما يقارب (33) مؤسسة ومنشأة اقتصادية.
4. وفي تونس بدأت عملية الخصخصة بشكل فعلي سنة (1995)، وحتى نهاية سنة (2001) تمت خصخصة (138) مؤسسة عامة وبمبلغ أجمالي يقدر بما يقارب مليار دولار.

5. بدأت في الأردن الخصخصة الفعلية سنة (1990)، حيث قامت الحكومة الأردنية بإنشاء وحدة خاصة في الوزارة سميت بالوحدة التنفيذية للتخاصية، ولقد بلغ أجمالي ما قامت الحكومة الأردنية ببيعه من الشركات والمنشآت للمدة من (1996 -2001) ما يقارب (44) شركة ومنشأة. ويتوقع أن تزيد الشركات المخصخصة في الأردن (رحومة، 2006، 5 -6).

3. تجربة الخصخصة في غانا

قبل توضيح واقع تجربة خصخصة المياه في غانا نلاحظ أن المنشآت سواء ببيعها مباشرةً للقطاع الخاص أو بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص هي الآن موضوع له الأولوية نظراً لما له تأثير على البيئة وتأثيرات مختلفة عديدة. ففي قمة (جوهانسبرج) للتنمية العالمية سنة (2002)، بدأت العشرات من شركات المياه تعد العدة لعقد صفقات مع حكومات البلدان النامية من أجل مشروعات المياه والصرف الصحي التي تجلب بلايين الدولارات. وقد كان الحديث في جوهانسبرج عن تخفيض عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه نقية من بليونين إلى بليون واحد فقط بحلول سنة (2015)، مجرد لغو فارغ لا يحمل الحكومات أية التزامات. لكن الحقيقة أن المياه كانت إحدى المجالات الضعيفة التي توصلت فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي إلى اتفاق شامل للضغط على البلدان النامية، بما فيها البلدان الأشد فقراً، لبيع مواردها المائية للشركات الكبرى. وكذلك على سبيل المثال يستعرض تقرير صادر عن الصندوق البريطاني (للتمويل الخيري ومساعدات المياه) الظروف المروعة الناجمة عن الافتقار للمياه النظيفة والشروط الصحية. إذ يؤدي عدم توافر الشروط الصحية إلى وجود بيئة مناسبة لانتشار الأوبئة والأمراض التي تهدد حياة السكان، وتكون النتيجة موت مليوني طفل كل سنة، أي طفل كل خمس عشرة ثانية بسبب عدم الوقاية من الإمراض. وفي هذا الإطار تعد الأمراض الناجمة عن عدم توفير المياه النقية في البلدان النامية ثاني الأسباب المؤدية للوفاة. وإن نصف المرتادين على العيادات الطبية مصابون بأمراض ناجمة عن تلوث المياه، فضلاً عن تلوث الهواء والأرض. ويبين التقرير أن المناطق الريفية ليست المناطق الوحيدة التي تفتقر للمياه النقية، فملايين من البشر المكدسين في المدن بحثاً عن العمل يعيش غالبيتهم في أحياء من دون أية بنية أساسية أو خدمات خاصة بالمياه النقية والخدمات الصحية بما يتلاءم والمعايير البيئية. وتعد غانا مثالاً لكيفية تأثير خصخصة المياه على السكان، إذ ارتفعت أسعار المياه في (أكرا) عاصمة غانا بنسبة (95%) ومن المتوقع أن يرتفع سعر السوق بنسبة (300%) نتيجة الخصخصة. ومن ناحية أخرى يفتقر (35%) من سكان غانا للمياه النقية، ويقول (رودولف أيتجو) من التحالف المناهض للخصخصة في غانا، أن الأسعار الراهنة للمياه النقية تتجاوز إمكانيات غالبية السكان في غانا، فكيف سيستطيع السكان تحمل أسعار السوق في ظل الخصخصة. وتلقى الحكومة

البريطانية بثقلها من أجل الدفع في اتجاه الخصخصة في غانا، وكشفت المساعدات الأجنبية أن دائرة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية قدمت منحة قدرها (10) ملايين جنيه إسترليني، وكذلك (15.7) مليون دولار شرط أن تقوم غانا بخصخصة إمدادات المياه للمدن، حتى لو كان تأثير ذلك على رفع أسعار المياه في غانا، إذ أن الأوضاع الاقتصادية في غانا تختلف عنها في بريطانيا التي نجحت الخصخصة فيها.

إذن يوضح هذا المثال كيف أضرت خصخصة المياه في غانا ومجتمعات جنوب أفريقيا، وفيما يتعلق بأثر خصخصة المياه في تلك المناطق حيث مستويات الفقر عموماً بالغة الحدة ويمكن بصعوبة تصور نتائجها السلبية على السكان والبيئة على اعتبار (أن الفقر هو أكبر ملوث للبيئة).

وعلى نحو ما توضح قمة جوهانسبرج، أنه أصبح هناك ضرورة لتحمل الحكومات الغربية ولعدد متنامٍ من المنظمات غير الحكومية مسؤولية حصولهم على أرباح نتيجة لتوفير أكثر ضرورات الحياة لأشد الناس فقراً في العالم (ماسون وتابلوت، 2002، 3).

ويتضح من الدراسات أن بعضاً من تجارب هذه البلدان حققت نجاحاً متميزاً وبعضاً منها حققت نجاحاً مقبولاً في حين البعض الآخر فشل في ذلك وأضاف أعباء مادية واجتماعية ملحوظة. إذ أن مسيرة التحول من نظام اقتصادي إلى آخر يجب أن يكون مبنياً على التنمية والنمو، وبالتالي الوصول إلى الاستقرار والاستمرار من أجل الازدهار والارتقاء، ومن هذا المنطلق ينادى بالحرية الاقتصادية.

فالخصخصة تعني تحرير الأسواق بما فيها أسواق المال والتحويل وتحرير التجارة، على اعتبار أن هذه المسارات الثلاثة تشكل الأعمدة الرئيسة في اقتصاد السوق. وعلى هذا الأساس يدور حوار وسجال حول هذه المسارات من ناحية أهمية وطبيعة كل منها (حمادي، 2004، 2).

وبذلك فإن القطاع العام يحول جزءاً من منشآته الاقتصادية إلى القطاع الخاص بهدف استمرار العمليات الإنتاجية في تلك المنشآت وتحديد أسعار المنتجات وفقاً لأسعار السوق.

وخلاصة القول أنه على الرغم من اتجاه الكثير من الدول العربية والدول الأجنبية نحو الخصخصة. فهذا لا يعني أن الخصخصة تكون إيجابية في كل الأحوال، فسلبيات الخصخصة واضحة على الدول التي تعمل بها. والأهم من ذلك لها تأثير سلبي كبير على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة التي توجد في تلك الدولة. وبذلك فإن الكثير من المنشآت والمصانع في دول العالم من الممكن أن تتحول إلى القطاع الخاص سواء كانت هذه القطاعات من داخل البلد أم من خارج البلد، وهذا بالتأكيد له تأثير سلبي على أسعار السوق بالارتفاع وعلى

الموارد الطبيعية بالاستنزاف والتحلل البيئي، وكذلك تأثيره على تجريف الأراضي فيما إذا لم تؤخذ البيئة والموارد الطبيعية بنظر الاعتبار.

ومن المتوقع إن تخصخص معظم المنشآت الاقتصادية في العالم من دون النظر إلى سلبياتها البيئية، حيث أن الكثير من البلدان العربية خصخصت فيها صناعاتها حديثاً مثل خصخصة منشأة أسيك المصري للاسمنت لشركة أيتالسمنتي الإيطالية سنة (2005)، وكذلك خصخصة منشآت المياه في أفريقيا إلى منشآت أوربية سنة (2002). ولكن على الرغم من ذلك فإن آثار الخصخصة السلبية أو الايجابية تختلف من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى قطاع آخر. وإن قابلية نشاطات الخصخصة لخدمات المجتمع تكون متدنية في أغلب الأحيان.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. عجز الخصخصة في التعامل مع حالات فشل السوق المتمثلة في الفجوة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة وطريقة التعامل مع الخارجيات والسلع العامة وحقوق الملكية العامة.
2. إن الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في منشآت القطاع الخاص يتطلب فرض تكاليف اجتماعية خارجية على تلك المنشآت التي لا تطبق المعايير البيئية في عملياتها الآنتاجية.
3. تعمل الخصخصة أحياناً على رفع أسعار السوق وزيادة نسب التضخم من جهة، وعلى تجريف الأراضي والتلوث البيئي من جهة أخرى.
4. إن معرفة تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمنشآت القطاع الخاص صعبة التقييم، لأنه من غير المقنع أن تسعى تلك المنشآت إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية ودفع التكاليف الخارجية على حساب أرباحها الخاصة.

التوصيات

1. ضرورة إنشاء جهاز للمراقبة والتفتيش من أجل التأمين والحفاظ على البيئة، ووضع المحددات لاستخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وبالأخص للمنشآت الاقتصادية التي تعمل ضمن القطاع الخاص.
2. زيادة إرسال البعثات العلمية والدورات التدريبية للعمال والفنيين والمدراء إلى الدول المتطورة للتعرف على التطور الحاصل في مجال التقنية للقطاعات العامة والخاصة والمختلطة.
3. التأكيد على أهمية دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال البيئة في منشآت القطاع الخاص وتأطير برامجها ودعم قدراتها ودورها في إدارة الاقتصاد وفقاً لاقتصاد السوق.

4. إن الخصخصة التي أتبعتها الدول المتقدمة بوصفها تمتلك وسائل الدفاعات البيئية غير ملائمة للدول النامية، لما تتميز به تلك الدول من ضعف واختلال في حساب الدفاعات البيئية، ولذلك من الضروري نقل التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التصنيع إلى الدول النامية.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

1. بول، ساملسون، وآخرون، 2001، الاقتصاد، ط15، ترجمة هشام عبد الله، ط1، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. تيتنبرج، توم، 2004، نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعة والمعالجات الدولية لها، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.
3. الجلبي، أياد بشير عبد القادر، 2003، التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسات الاقتصادية (دراسة في اقتصاد البيئة)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. الجلبي، أياد، وقيس ناظم، 2004، البعد الاقتصادي لخصخصة الدول النامية وأثره في اقتصادات البيئة، مركز الدراسات الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل.
5. حمدون، خالد حمادي، 2006، أثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Alan Griffiths and Stuart Wall, 1998, Applied Economics, 7th ed., Longman Inc., New York, USA.
2. Mohan Munasinghe, 1997, Environment Economics and Sustainable Development, World Bank, Washington, D.C. U.S.A.
3. Ngayuru. H. l. Lipumba, 2002, Finance Sustainable Development, USA.
4. Stephen C. R. Munday, 1996, Current Developments Economics, New York, USA.
5. Todd Sandler, 1997, Global Challenges. Cambridge University Press, USA.

ثالثاً - الانترنت

1. محمد بن عبد العزيز الصالح – 2005/6/18، على الموقع:
http://www.aleqt.com/siteImages/EqNews/12647.jpg
2. خالد الفيشاوي، 17 سبتمبر 2002 (باري ماسون وكريس تابلوت، مترجم)، على الموقع:
http://www.wsws.org/2002/17
3. عبد السلام رحومة، (2006)، (تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية)، مجلة علوم إنسانية، العدد (29)، على الموقع:
http://www.uluminsania.net/29/(2006)
4. جبار محمد الشيخ حمادي، على الموقع:
http:www.irapcp.org/members4/0060g24w.htm-8k
5. البرنامج الوطني للبيئة، على الموقع:

[168] شاكر

http://www. 4eco.com/2004/09/47.htm- 23k